UNOFFICIAL TRANSLATION

محكمة مقاطعة الولايات المتحدة

المنطقة الجنوبية من نيويورك

انتصار عثمان كاشف وآخرون،

المدعين،

-ضد-

بي إن بي باريباس إس إيه، وهي شركة فرنسية؛ بي إن بي

فرع نيويورك، فرع أجنبي؛ .S.Aباريبا،

و ب.ن.ب. شركة باريبا يو أس هولدينغز للبيع بالجملة

(و/ك/أ بي إن بي باريبا أمريكا الشمالية، إنك)، أ

مؤسسة ديلاوير،

المتهمين

قرار والرأي المحكمة يرفض جزئيًا ويمنح جزئيًا طلب الدفاع بشأن حكم موجز

المدنية. 3228 (آخ) 16

ألفين ك. هيلرستاين، قاضي محكمة مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية:

المدعون، المقيمون الشرعيون في الولايات المتحدة الذين فروا من السودان بسبب

أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبتها حكومة السودان ("السودان") ضدهم وضد الطبقة التي ينتمون إليها

الذين يسعون لتمثيلهم، رفعت هذه الدعوى في 29 أبريل 2016 ضد المدعى بي ان بي باريباس اس اية و(بي ان بي بي) والشركات التابعة يزعم المدعون أن المدعى عليهم ساعدوا وحرضوا حكومة السودان بشكل غير قانوني على ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية بين عامي 1997 و2011 وهم مسؤولون عن ذلك. بموجب المادة 50 من قانون الالتزامات السويسري (اس سي او).

ويحتوي السجل على قرارات وأحكام حضرة السيد. أليسون ج. ناثان، الذي ترأس على القضية حتى تم تعيينها قاضية دائرة في محكمة الاستئناف الأمريكية، الثانية دائرة محكمة الاستئناف 2، ونفسي بعد أن تم تحويل القضية إليّ. 3 تم اكتمال مرحلة الاكتشاف.

. أنا الآن أحكم على طلب المدعى عليهم لإصدار حكم مستعجل. دعوى المدعين ل

---

1 ("الكاشف الأول")؛ كاشف ضد بنك بي إن بي باريبا إس إيه، BNP Paribas S.A., 316 F. Supp. 3d 770 (S.D.N.Y. 2018) انظر قضية كاشف ضد بنك

(أجن)، 2021 ول Kashef v. BNP Paribas S.A., 16 Civ. 3228و ("Kashef III") (S.D.N.Y. 2020) 809 dواو ملحق. 3 442

.("الكاشف الرابع") (فبراير 2021 S.D.N.Y. 16) 603290

.("Kashef II") (2d Cir. 2019) F.3d 53 انظر قضية كاشف ضد بنك بي إن بي باريبا إس إيه، 925 2

انظر قانون التعاون الأوروبي رقم 338 ("الكاشف الخامس") 3

شهادة الفئة أيضًا معلقة، في انتظار الحجة والقرار.4 الحقائق الأساسية موجودة وقد تم وصفها بشكل كاف في هذه القرارات السابقة، ولا داعي لتكرارها.

المعيار القانوني للحكم الموجز

ينبغي للمحكمة أن تصدر حكمًا مستعجلًا إذا "لم يكن هناك نزاع حقيقي بشأن أي نزاع حقيقة مادية ويحق للمتحرك أن يحكم عليه من الناحية القانونية. تغذيها. ر. المدنية. ص 56(أ)؛ شركة سيلوتكس ضد كاتريت، 477 الولايات المتحدة 317، 322 (1986). هناك قضية حقيقية للحقيقة المادية موجودة " إذا الأدلة كافية بحيث يمكن لهيئة محلفين معقولة أن تصدر حكمًا للطرف غير المتحرك.

الولايات المتحدة 242، 248 (1986). ويجب على المحكمة "الاطلاع على الأدلة ، 477.Incأندرسون ضد ليبرتي لوبي،

في ضوء الأكثر ملاءمة للطرف المعارض للحكم المستعجل. . . رسم كل شيء معقول واستنتاجات لصالح هذا الحزب، و . . (2d Cir. ، 113122 F.3d . تجنب تقييمات المصداقية. منظمة العفو الدولية. ضد تاون من ويست هارتفورد، 361 ومع ذلك، لا يجوز للطرف غير المتحرك الاعتماد على ادعاءات قاطعة أو تكهنات لا أساس لها لإبطال الحكم .(2004 إذا لم تمنح المحكمة جميع" .(1998 .2d Cir) ، 105114 F.3d المستعجل حركة. سكوتو ضد ألميناس، 143

الإعفاء الذي يطلبه الاقتراح، يجوز له إدخال أمر يوضح أي حقيقة مادية. . . هذا ليس حقا في النزاع ومعالجة [] الحقيقة على النحو الثابت في القضية. تغذيها. ر. المدنية. ص56(ز)

قانون سويسرا هو القانون الحاكم

قرر القاضي ناثان أن القانون السويسري هو القانون الذي يحكم مسؤولية بنك بي إن بي بي، وأنا أتخذ هذا الحكم قانونًا للقضية وقرارًا من نفسي. كاشف الثالث، 442 ف.

Waverly Props., ، في *4–5؛ انظر أيضًا603290 WL ملحق. ثلاثي الأبعاد في 818-25؛ الكاشف الرابع، 2021 LLC v.

(ديسمبر 2011 .S.D.N.Y. 19) ، في *133226671 WL ، 2011(PAE) 3940 .Civ ويفرلي، رقم 09 KMG

عند إعادة التعيين، يُنصح القاضي الجديد بإيلاء اهتمام خاص لمبدأ القانون")

والتي تحتوي على مئات المدعين – cv7468، وcv555223، وcv498623تم تعليق ثلاث قضايا ذات صلة – 23 4

في انتظار حل طلب التصديق الطبقي للمدعين. يتم رفع هذه القضية من قبل ما يقرب من 20 مسمى المدعين.

القضية، وعدم محاولة استئنافها. . . القرارات المتخذة على مدى فترة طويلة من قبل الدؤوب والموظفين القضائيين ذوي الخبرة الذين تعاملوا مع القضية سابقًا.") (تم حذف الاقتباسات المادة 50 (1) من منظمة شنغهاي للتعاون هي القسم الحاكم في قانون القانون السويسري.

حل النزاع بين الخبراء السويسريين المقدم من المدعين ومن قبل المدعى عليهم، رأى القاضي ناثان أنه يتعين على المدعين إثبات ثلاثة عناصر ثانوية لـ بي ان بي بي المسؤولية بموجب المادة 50 (1): "(1) ارتكب الجاني الرئيسي عملاً غير مشروع، (2) الشريك ساعد مرتكب الجريمة عمدا وكان يعلم أو كان ينبغي له أن يعلم أنه كان يساهم في ذلك عمل غير مشروع، و(3) كان تعاونهم الجرمي هو السبب الطبيعي والكافي للجريمة

، في *2. يقع على عاتق المدعين WL 603290 ضرر أو خسارة للمدعي." الكاشف الرابع، 2021 عبء الإثبات.

البنك بي أن بي بي ساعد السودان عن عمد وأن حكومة السودان ارتكبت أعمالاً غير مشروعة، وأن بنك

كان يعلم أو كان ينبغي أن يعرف أنه كان يساهم في أعمال السودان غير المشروعة، وأنه مذنب كان التعاون هو السبب الطبيعي والكافي للضرر الذي لحق بالمدعين.

التاريخ الإجرائي

رفض القاضي ناثان القضية في البداية بناءً على القانون الأمريكي، معتبراً أن السودان، بصفته مرتكب الضرر الرئيسي المزعوم، لا يمكن تحميله المسؤولية بسبب مبدأ **"**أفعال الدولة وأن الإجراء كان محظورًا الدائرة الثانية معكوسة ورأى أن تصرفات الحكومة .C.P.L.R. § 215 بموجب قانون نيويورك N. Y. C.P.L.R. § السودانية تنتهك القواعد الآمرة ولم تكن كذلك، محصن من الدعوى، وأن تنص على فترة سنة واحدة اعتبارًا من(8)215

إنهاء الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه لرفع الدعوى فيها قانون التقادم المعمول به، ورفع الدعوى في الوقت المناسب. ادعاءات المدعين، كانت في الوقت المناسب، تم تقديمه في غضون عام من اعتراف بالذنب وحكم الإدانة من قبل المحكمة.

وبعد الحبس الاحتياطي، نظر القاضي ناثان بعناية في تقارير السودانيين

وخبراء القانون السويسري وتطبيقهم على وقائع هذه القضية. لقد عقدت هذا القانون السويسري يحكم سلوك

بي أن بي بي ، وأن المدعين كانوا يسعون للحصول على تعويض من بي ان بي بي تحت

المادة 50 (1)، التي تنص على المسؤولية الثانوية للشريك، وليس المادة 41، ل الأفعال المباشرة للمجرم. لقد رفضت تهم الشكوى المعدلة الثانية (ساك).

وأيدت المطالبات التي تزعم المسؤولية الثانوية لـ بي أن بي بي ادعاء المسؤولية المباشرة لـ بي أن بي بي

بعد ذلك، انتقل المدعى عليهم إلى الفصل لعدم ملاءمة المنتدى. لقد أنكرت هذا الاقتراح، الذي يرى أنه يحق للمدعين الحصول على احترام كبير في اختيارهم للمحكمة، وأن المدعى عليهم لم يثبتوا أن سويسرا كانت منتدى متاحا أو مناسبا.

طلب المدعى عليهم لإصدار حكم مستعجل

1.المادة 50(1) المسؤولية

أ. بي أن بي بي المسؤولية الثانوية لشركة

ويقول المدعى عليهم أن المدعين لا يستطيعون إثبات أن حكومة السودان

ارتكبوا أفعالاً غير قانونية لأن القانون السويسري يعتبر أفعال الحكومة محصنة

لا يمكن أن يكون مذنبًا كشريك إذا BNPP ، وأنjure impeii من الدعوى بموجب مبدأ

لا يمكن اعتبار الفاعل الأساسي مرتكب الضرر. حجة لا أساس لها. الثاني قضت الدائرة في هذه القضية بأن السودان انتهك القواعد الآمرة من خلال أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها، وأن بنك بي ان بي بي يمكن مقاضاته بتهمة مساعدة السودان وتحريضه. وكما رأت الدائرة الثانية، فإن الأفعال غير المشروعة المعنية

"الإبادة الجماعية، والاغتصاب الجماعي، والتطهير العرقي" - انتهكت القواعد الآمرة، التي تعتبر "آمرة"

قاعدة [مبادئ] القانون الدولي. . . مقبولة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي

في 60 F.3d الدول ككل . . . والتي لا يجوز الانتقاص منها." الكاشف الثاني، 925

إن انعقاد محكمة الاستئناف هو قانون الدعوى.

المقبل، يقول المدعى عليهم أن المدعين لم يقدموا دليلا على أن البنك الفرنسي بي أن بي بي

ارتكبت أعمالا غير قانونية أو ارتكبت عمدا أفعالا أضرت بالمدعين. على حد تعبير المتهمين.

لا يزعم المدعون أن البنك الفرنسي بي أن بي بي انتهك المدعى عليهم العقوبات السويسرية على " السودان، بل إن شارك المدعى عليهم في البنك الفرنسي في أي أعمال عنف أدت إلى إصابتهم، ولم يزعموا أن انخرط المدعى عليهم في البنك الفرنسي في أي سلوك غير قانوني أدى في حد ذاته إلى الاعتداء على أي .رقم 484 في 28. لكن حجة المدعى عليهم تخطئ في المعيار ECFمنهم مدعى." مذكرة ديفتس،

معيار المسؤولية الثانوية. كما قال القاضي ناثان، المدعين SOC توفر المادة 50 (1) من

يجب أن يثبت، ليس أن البنك الفرنسي نفسه ارتكب أعمالاً غير قانونية، بل أن البنك الفرنسي ساعده عن عمد وكان السودان يعلم أو كان ينبغي أن يعلم أنه يساهم في أعمال السودان غير المشروعة. و

ويشير المدعون إلى عدد كبير من الأدلة لإظهار "المساعدة الواعية" والمعرفة التي يقدمها البنك الفرنسي

أعمال الإبادة الجماعية في السودان، والتي لم يطعن فيها أي من المتهمين بشكل قاطع. في الواقع، البنك الفرنسي اعترفت بتعاونها الواعي. في بيان الوقائع المنصوص عليها المؤيدة لإقراره بالذنب

أمام النيابة الفيدرالية الأمريكية، اعترف البنك الفرنسي بأن موظفيه اعترفوا بالبنك الفرنسي.

دور مركزي في تمكين المؤسسات المالية السودانية من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي،"

رغم دور حكومة السودان في دعم الإرهاب وارتكاب حقوق الإنسان.

cr-00460-LGS-الانتهاكات. . . ". الولايات المتحدة ضد البنك الفرنسي باريبا، إس إيه، رقم 14 ECF، (S.D.N.Y. 2015)

، السابق. 2 ¶20 (بيان الحقائق المنصوص عليه بين البنك الفرنسي والولايات المتحدة، والاعتراف و13

الحكم بالذنب بتهمة التآمر لانتهاك قانون القوى الاقتصادية الدولية في حالات الطوارئ

وقانون التجارة مع العدو). وكما قضت الدائرة الثانية، فإن البنك الفرنسي "اعترف بأنه فعل ذلك

وصول السودان إلى الأسواق المالية الأمريكية. الكاشف معرفة الفظائع التي ترتكب في السودان وعواقبها في 56 F.3d الثاني، 925

ومن الواضح أن هناك، على الأقل، قضايا مادية تتعلق بالواقع يتعين محاكمتها. في الواقع، بي إن بي بي

لا يمكنها الآن أن تجادل في القضية التي اعترفت بها بالفعل، وأنها عن علم ووعي.

ساعد حكومة السودان في ارتكاب أعمال غير قانونية وكان على علم بذلك أو كان ينبغي له أن يفعل ذلك

.ومن المعروف أنه تم تمكين هذه الأعمال غير المشروعة.

ب. السببية الطبيعية والكافية

يجادل البنك الفرنسي بي أن بي بي في طلبه بأن المدعين لا يستطيعون إثبات أن مساعدته كانت هي

السبب الطبيعي والكافي للإصابات التي يشكو منها المدعون، أي أن المدعين

الإصابات "لم تكن لتحدث في نفس الوقت أو بنفس الطريقة أو الحجم" لولا

، في *12. مرة أخرى، تم رفض طلب 603290 WL مساعدة البنك الفرنسي. الكاشف الرابع، 2021 البنك الفرنسي بي ان بي بي

.تمثل قضايا السببية قضايا مادية لتقررها هيئة المحلفين

المدعون هم من الأفارقة السود الذين ينحدرون من السكان الأصليين غير العرب من الأفارقة السود

المجتمعات المحلية في جنوب السودان ودارفور وجبال النوبة في وسط السودان. تاك ¶12، إي سي إف

إنهم قادرون على إثبات ما يلي، من خلال المعلومات المتاحة للجمهور إلى حد كبير. ال .241

كانت أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام البشير السوداني ضد السكان السود غير الإسلاميين

أصبح سيئ السمعة بحلول عام 1997. في 3 نوفمبر 1997، فرضت الولايات المتحدة حظرًا تجاريًا على السودان.

لمنع نظام البشير من الوصول إلى النظام المالي الأمريكي وحرمانه من الدولارات الأمريكية كوسيلة " ."لصرف الأموال

.يعني وقف دعمها للإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان". تنفيذي. طلب. لا

ف.د. ريج. 59989 (3 نوفمبر 1997). وسيشهد الاقتصاد السوداني، الذي يعاني بالفعل ، 13.06762 من الاضطراب، قريبا واجهت دينا خارجيا يزيد عن 15 مليار دولار وضعف الجنيه السوداني مع إغلاق البلدان أبوابهم للتجارة مع السودان. وكانت البلاد تفتقر إلى رأس المال اللازم لاستغلال نفطها الغني

محميات.

وجاء البنك الفرنسي بي ان بي بي لإنقاذها. وباستخدام شبكتها المصرفية، قامت بإنشاء بنية تحتية لـ

التهرب من العقوبات الأمريكية وتمويل السودان بالدولار الأمريكي. يشارك البنك الفرنسي بي ان بي بي في ممارسة "السلك

"التجريد"، أي "التعديل المتعمد وحذف الإشارات إلى السودان في الدفع".

الرسائل المصاحبة لهذه المعاملات البنك الفرنسي بي ان بي بي

، 1822 ¶¶ SSOFرقم 435-1، ECF ".

وقد مكن التمويل البنية التحتية النفطية في السودان من أن تصبح جاهزة للعمل بحلول عام 1999، ومع تزايد هذه المشاريع بفضل عائدات النفط، تمكن السودان من "زيادة وتيرة وشدة الحرب" ضد السود

ستات. 1505. أموال ، 245116-107.L .Pubالشعب الأفريقي. قانون سلام السودان لعام 2002، النفط خلقت "حلقة ردود فعل مروعة" لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، ومطاردة الأفارقة السود

من قراهم في مناطق النفط لاستخراج المزيد من النفط، واستخدام عائدات النفط في الالتزام بالمزيد

في 815-16. توفر أدلة المدعين Dانتهاكات حقوق الإنسان. الكاشف الثالث، 442 ف. ملحق. 3

روايات مصورة عن القتل والعنف الجنسي والإضرار بالممتلكات. مجموعة من الميليشيات السودانية

هاجم "الجنجويد" مجتمعات السود الأفريقيين لتدمير مجتمعاتهم وطردهم

وإبعادهم عن المناطق الغنية بالنفط. وأحرقوا قراهم التي غطتها طائرات الهليكوبتر الحربية،

شاركوا في القصف الجوي المتكرر وعمليات الاختطاف، واغتصبوا الأمهات (بما في ذلك بعض النساء)

المدعين) أمام أطفالهم، وقاموا بتعذيب الأسرى واستجوابهم بشكل لا نهاية له سراً

رقم 465، الملحق أ والاستشهادات المصاحبة له؛ ECF مراكز الاحتجاز ("بيوت الأشباح"). انظر

TAC ¶¶30–50e

وفي عام 2004، اعترفت الولايات المتحدة بالصراع السوداني باعتباره إبادة جماعية.

وفي عام 2015، اعترف بنك بي إن بي باريبا بالذنب في التآمر مع السودانيين .(6)3 § 497-108

الحكومة لكسر العقوبات الأمريكية. وكجزء من إقراره بالذنب، اعترف البنك الفرنسي بأنه كان على علم بذلك مكنت مساعدتها حكومة السودان من ارتكاب إبادة جماعية ضد سكانها السود ودفع الغرامات.

"والمصادرات التي تعكس ذنبها بما يقرب من تسعة مليارات دولار، وهي "أكبر عملية مالية

في 56. المدعون، أولئك الذين F.3d العقوبة التي فرضت في أي قضية جنائية." كاشف الثاني، 925

تمكن من الفرار والحصول على اللجوء في الولايات المتحدة، ورفع هذه الدعوى لطلب المال

التعافي من إصاباتهم الناجمة عن سلوك البنك الفرنسي بي ان بي بي.

UNOFFICIAL TRANSLATION

رأى القاضي ناثان أنه يمكن للمدعين إثبات وجود علاقة سببية مفترضة

بين المساعدة المالية التي قدمها البنك الفرنسي بي ان بي بي للسودان والفظائع التي ارتكبت فيها

" (شكوى المدعين، وأنه يمكن للمدعين الاحتجاج بالافتراض من خلال إظهار أن 1اولا

تجاوزت الإيرادات التي حققتها الحكومة السودانية من خلال مساعدة البنك الفرنسي بي ان بي بي

الميزانية العسكرية للحكومة السودانية بأكملها، مما أدى إلى زيادة هائلة في الجيش الإنفاق"، وذلك 2) "استخدمت حكومة السودان قدرتها الجديدة على الوصول إلى الموارد المالية الأمريكية الأسواق التي يوفرها البنك لاستيراد الأسلحة المتطورة من كبار موردي الأسلحة في الصين،

، في *WL 6032908 روسيا وأوكرانيا وإيران وبيلاروسيا". الكاشف الرابع، 2021

يقدم المدعون أدلة على أن البنك يستخدم تقنيات سرية للتهرب من الولايات المتحدة

العقوبات، حولت 22.2 مليار دولار أمريكي إلى السودان، وهو مبلغ يتجاوز ويزيد

الميزانية العسكرية بنسبة 3000 في المئة. وقد مكّن الدولار الأمريكي حكومة السودان من استغلال احتياطاتها النفطية كسب المزيد من الإيرادات، وزيادة عملياتها العسكرية لإرهاب وقتل ومطاردة السود

السكان من الأراضي النفطية التي يعيشون عليها، وتدمير أرواحهم وممتلكاتهم المدعين والسكان السود في السودان.

ما إذا كانت الانتهاكات التي ارتكبتها حكومة السودان ستحدث بنفس الطريقة وإن الحجم الكبير بدون تمويل البنك والوصول إلى السوق الغربية يمثل قضايا جوهرية حقيقة. يجادل بانك بأن الاكتشاف أظهر أن معظم المدعين لم يعيشوا على أراضٍ غنية بالنفط.

وقد تضرر بعض المدعين من الأسلحة البسيطة وغير المتطورة، والتي تمتلكها حكومة السودان

أشكال الإيرادات غير النفطية التي يمكن الاعتماد عليها، لكن مثل هذه الحقائق، حتى لو ثبتت، ليست حاسمة

على الحكم المستعجل. هناك الكثير من الحقائق التي تظهر العلاقة بين الدولار

التمويل المقدم من البنك الدولي، والفظائع التي ارتكبتها حكومة السودان. السببية لا يمكن أن تكون

حكم لصالح المدعى عليهم بحكم مستعجل.

ويجب أن تكون السببية أيضًا "كافية"، كما أوضح القاضي ناثان

المعيار، "ما إذا كان من المعقول تحميل البنك الفرنسي بي ان بي بي المسؤولية عن التسبب في بعض الأمور على الأقل عن انتهاكات حقوق الإنسان في السودان"، و "ما إذا كانت تلك الفظائع متوقعة بالنسبة "للبنك الفرنسي بي ان بي بي.

، في *7. يجب اتخاذ قرار المعقولية هذا603290 WL الوقت." الكاشف الرابع، 2021

بناءً على فحص جودة الروابط العرضية: وهي معرفة المتهمين بالسودان

كان يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، "وأن تلك الانتهاكات ارتكبت باستخدام الأسلحة و

جنود تم شراؤها بأموال متأتية من علاقتها بالبنك الفرنسي بي ان بي بي"، وذلك السودان

لم يكن من الممكن الحصول على تلك الأموال لولا تحايل المتهمين على العقوبات الأمريكية

وأضاف القاضي ناثان اعتبارًا آخر، وهو ما إذا كان البنك الفرنسي لديه الدافع للزيادة أم لا

مواصلة علاقتها التجارية المربحة مع السودان، وبالتالي كانت غير مبالية بالإنسان

.انتهاكات حقوقية مكّن تمويل البنك الفرنسي السودان من ارتكابها. بطاقة تعريف. في 17

ما إذا كانت هناك علاقة سببية كافية أو قريبة، تقدم مادة قضايا الحقيقة. مرة أخرى، تم رفض طلب المدعى عليهم لإصدار حكم مستعجل

ثانيا. سقوط بالتقادم

يجادل المدعى عليهم بأن تصرفات المدعين جاءت في غير وقتها، وأن لهم الحق في ذلك

الحكم الموجز5. رفض طلب المدعى عليهم

Dويخضع حق رفع الدعوى لقانون المنتدى. الكاشف الثالث، 442 ف. ملحق. 3

الولايات ، Stentor Elec. Mfg. Co.313 تطبيقًا لقضية شركة كلاكسون ضد شركة) في 817 الثاني .((1941) المتحدة 487

التي تتناول قوانين التقادم المعمول بها CPLR الدائرة، مراجعة أقسام مختلفة من

جادل الطرفان بأن المدعين لديهم أهلية رفع دعوى ورفعوا المطالبات في الوقت المناسب.

---

5 - المتهمون لا يتحركون ضد اثنين من المدعيات، سارة نور الدريس وأمير أحمد، وكلاهما قاصران يحق لهما الحصول على تحسب حتى بلغوا سن الرشد. انظر

NY CPLR §208

(أ) ينص على أن (8) 215 § CPLR في 63. نيويورك F.3d (أ). الكاشف الثاني، 925(8)215§ ضحايا الجريمة، كما كان المدعين بالتأكيد، لديهم سنة واحدة من صدور الحكم لرفع دعوى مدنية ناشئة عن

نفس الحدث أو المعاملة. صدر حكم الإدانة في 1 مايو 2015. هذه تم رفع الدعاوى القضائية في 29 أبريل 2016، في غضون عام واحد من صدور الحكم على البنك الفرنسي بي ان بي بي.

إن حكم الدائرة الثانية يحدد قانون الدعوى، وأنا أتبعه

§ NY CPLR على الرغم من عقد الدائرة الثانية، يقول المدعى عليهم أن

202 § CPLR ينبغي تطبيق 202، وليس § 215(8)(أ). تنص المادة على ما يلي:

لا يمكن أن يكون الإجراء المبني على سبب الفعل المتراكم بدون الدولة بدأت بعد انقضاء المدة المحددة بموجب قوانين أي من الدولتين أو المكان الذي لا يوجد فيه سبب للدعوى إلا ذلك المكان سبب الدعوى .المستحقة لصالح مقيم في الدولة في الوقت المحدد من قبل تطبق قوانين الدولة.

CPLRتنص المادة 215(8)(أ) على ما يلي:

متى ثبت قيام دعوى جنائية ضد نفس المتهم بدأت فيما يتعلق بالحدث أو الواقعة التي تحكم المطالبة

وبموجب هذا القسم، يكون أمام المدعي سنة واحدة على الأقل من تاريخ الإنهاء الإجراء الجنائي على النحو المحدد في المادة 1.20 من قانون الإجراءات الجنائية في الذي يجب أن تبدأ فيه الدعوى المدنية بغض النظر عن الوقت الذي يجب فيه ذلك بدء هذا الإجراء قد انتهت صلاحيته بالفعل أو بقي له أقل من عام

يجادل المدعى عليهم لصالح فترة التقادم البالغة 15 عامًا التي ينص عليها

القانون السوداني، دون رسوم عادلة. الاتحاد الأوروبي 444، على سبيل المثال. 100 ¶12 ("تقرير حسبو الافتتاحي"). لو اعتمدت، بحسب حسابات المدعى عليهم، جميع المطالبات المتعلقة بالإصابات التي حدثت قبل أبريل، 2001، قبل خمسة عشر عامًا من رفع هذه الدعوى، سقطت بالتقادم.

6.ترتكز حجة المدعى عليهم على افتراض أن الإصابات التي حدثت قبل 29 أبريل/نيسان 2001 ليست **جزءًا من الانتهاكات المستمرة ويدعي** المدعون أنه كانت هناك انتهاكات مستمرة طوال فترة الدراسة منذ عام 1997

إلى عام 2011

أعتقد أن حكم الدائرة الثانية بأن § 215(8) هو قانون القضية، هو القانون الذي أعتبره قابلاً للتطبيق. كما أن قانونها الأساسي لمدة عام واحد أقصر من قانون 15 عامًا القانون السوداني، وبالتالي يتوافق مع المادة 202. وفيما يتعلق بالسياسة العامة، سيكون ذلك تعسفيًا تطبيق القانون السوداني عندما لم تكن المحاكم السودانية مفتوحة أمام المدعين وتفتقر إلى القدرة على السيطرة على حكومة الإبادة الجماعية. رفض طلب .المدعى عليهم

ثالثا. البنك بي أن بي بي نيويورك وبنك الولايات المتحدة بالجملة القابضة، التعاونية

يتفق الطرفان على أن البنك الفرنسي بي أن بي بي التابع في نيويورك، وبي أن بي بي باريبا بنك إس إيه الجديد فرع يورك، يجب فصله، لأنه لم يكن له أي دور في المسائل المزعومة في لجنة مراقبة الأصول ECF المالية. انظر

رقم 482 في 120 ن.481. أنا أطلب ذلك. وستبقى جميع الكيانات المصرفية الفرنسية الأخرى. قضايا الحقيقة المتعلقة بحركة الأموال بين الشركات وأساليب التهرب تجعلها كلها سليمة المتهمين مجتمعين ومنفردين.

رابعا. تعويضات تأديبية

يتحرك المدعى عليهم لرفض مطالبات المدعين بالتعويضات العقابية غير متاح بموجب القانون السويسري. إن التعويضات العقابية تنظم السلوك، وبالتالي كماعقد قاضية ناثان، ويخضع للقانون السويسري. ويتفق الخبراء الذين قدمهم الجانبان على أن هذه العقوبة عقابية إن التعويضات غير متاحة بموجب القانون السويسري، وأنا أؤيد ذلك. لقد تم ضرب ادعاءات المدعين بهذا الشأن.

خامسا. الأضرار التي لحقت بالممتلكات

يجادل المدعى عليهم بأن ادعاءات المدعين بشأن الأضرار التي لحقت بالممتلكات غير مدعومة

الأدلة والتحرك لضرب تلك الادعاءات. ومع ذلك، فقد وصف المدعين الشخصية و

الممتلكات العقارية التي فقدوها — أراضيهم، بيوتهم، طواحينهم، مواشيهم، مركباتهم، وأمتعتهم الشخصية

.رقم 444، مثال. 16، ملحق الرجاء ECF تدميرها واستخدامها وحجمها وقيمها التقريبية. انظر

الإفصاحات الأولية (21 ديسمبر 2022)، الساعة 6-7. وقد قدم المدعون بديلا كافيا

طرق إثبات أضرارها. تشينغ ضد غو، 20 مدنية. 5678 (كي بي إف)، 2022 دبليو إل 4237079،

حيث Fed. R. Civ. P. 26(a) الإفصاحات كافية لـ) (سبتمبر 2022 13 S.D.N.Y.) 8 * at المدعي

"كشف عن طبيعة الأضرار التي طالب بها في إفصاحاته الأولية وفي شهادته"

غياب المواد الإثباتية). رفض طلب المدعى عليهم

خاتمة

للأسباب المذكورة أعلاه، يتم رفض طلب المدعى عليهم باستثناء ما يتعلق بي ان بي نيويورك

من الدعوى القضائية، وضرب مطالبة المدعين بالتعويضات العقابية رفض

تظل الحركات المختلفة للختم مفتوحة. انظر الأرقام 416، 417، 432، 445، 455، 468.

يجب على الأطراف أن يجتمع ويتشاور، ويبلغوا المحكمة برسالة مشتركة عن أجزاء الوثائق

رقم 489 و490 باعتبارها أكاديمية في ضوء ECF تبقى محل نزاع. تم رفض طلبات المدعين في

من حركات الختم المعلقة. يجب تقديم الرسالة المشتركة من قبل المدعين بحلول 1 مايو 2024

يجب أن يكون طلب المدعين للحصول على شهادة الفئة وأي مشكلات متبقية في الختم سوف

يتم المناقشة في 7 مايو 2024 الساعة 2:30 ظهرًا. في قاعة المحكمة 14 د. يجب على الأطراف تقديم محاضر مشتركة إلى البريد الإلكتروني للغرفة بحلول 3 مايو 2024 الساعة 12 ظهرًا. يجب على الكاتب إنهاء الاقتراحات المفتوحة في قانون التعاون الأوروبي رقم 433، 489، و490

هكذا أمرت المحكمة.

بتاريخ: 18 أبريل 2024

_____

نيويورك، نيويورك

_____

ألفين ك. هيلرستين

قاضي مقاطعة الولايات المتحدة